ضبط العوامل المؤثرة لتطور مجتمعاتها تنطلق من اعتبارات ثقافية أكثر من اعتمادها على مقاربات تقليدية، عمرانية كانت أو اقتصادية.

I- المدينة العربية الإسلامية : نموذج واحد أو نماذج متعددة

سأحاول الحديث عن أربع مقاربات للدلالة على تشعب النظرة واختلاف التصورات عند بعض الإختصاصيين الذين اهتموا بالمدينة العربية الإسلامية، كل واحد من زاوية تخصصه، وسأكتفي بهذه العينات لأن لا تزداد النظرة تعقيدا.

إن جرد خصوصيات المدينة العربية الإسلامية من وجهة نظر مجموع المهتمين بالعلوم الإجتماعية سيقودنا لا محالة إلى استخلاص النتيجة الحتمية التالية : وهي أن المدينة العربية الإسلامية الحالية مدينة مخضرمة، فيها من الأصيل والدخيل ما يصعب فرزه. إن اعتبار هذا الجواب يظل محدود الدلالة فهو لا يشفي الغليل، فعرض بعض النماذج المعبرة عن الإتجاهات الواردة في العلوم الإجتماعية يجعلنا ندرك مدى تشعب حقائق المدينة العربية الإسلامية.

1 - المعاينة العمرانية

الإختصاصي الأول الذي أريد عرض تصوره هو البروفسور جان فرانسوا تروان وهو متضلع في جغرافية الأسواق وعلم العمران الحضاري : يعتبر هذا الأستاذ أن المدينة في العالم العربي لها مميزات تجعلها تتفرد بمقومات مغايرة للمدن الموجودة في العالم الثالث وذلك :

أولا : بانتسابها للعالم الإسلامي وذلك عبر وجود معالم عمرانية وتاريخية كتعدد المساجد التي ينطلق من صوامعها الآذان،

وثانيا : بوجود مركزين في المدينة : مركز تقليدي وآخر عصري. ويعتبر جان فرنسوا تروان أنه يجب أخذ هذه الإزدواجية بعين الإعتبار لأنها أدخلت تحولات هائلة على العمارة الإسلامية ترتب عنها في الغالب تدهور المركز التقليدي.

ثالثا : يضيف الأستاذ تروان ميزة أخرى، هي أهمية المنشآت العسكرية في وسط النسيج الحضري وأحيانا في أحياء مركزية ذات دلالة.

رابعا : يشير في النهاية إلى العجز في المياه نظرا للبيئة الجافة وشبه الجافة التي توجد فيها معظم المدن العربية الإسلامية، وما يطرح ذلك من مشاكل وصعوبات في مجال تزويدها بالماء الصالح للشرب.

ببيروت نبيل بيهم الذي ينطلق من تساؤل مركزي يتعلق بالإستنتاج الذي جاء به الأستاذ أفيرت أي بحقيقة المجال العام في المدينة القديمة والمدينة العصرية الحالية، إذ اعتبر أن الإجابة عنه مرتبطة بمعرفة مفهوم المجال العام، ويحدده **بالمجال العام المفتوح** للسير وارتياد الأسواق وللتبادل والإتصال. ويلاحظ أن بروز مصطلح المجال العام يرجع إلى القرن التاسع عشر في المدن الأوروبية التي كانت الدولة أو الإدارة المحلية فيها تتولى الحرص على ترك المجال العام مفتوحا للجميع، أي الساحة العمومية والشوارع والحدائق العمومية. إلا أنه يلاحظ أن هناك أيضا **مجالات عمومية مقفلة** نسبيا كالنوادي والمطاعم والمقاهي والمراكز التجارية ودور السينما الخ. وهذه المجالات تكون مفتوحة في أوقات مخصصة ويتيسر ارتيادها بشروط معلومة. أما من حيث وضعيتها، فتكون إما تابعة للدولة أو للملك الجماعي أو الشخصي.

إن مفهوم المجال العمومي عند أوجين فيرت يظل محدودا بينما يعتبره نبيل بيهم تارة متجليا وتارة متواريا يكوّن في كلتا الحالتين ميدانا للنقاش وتأسيس المجتمع المدني، ويدخل في هذا الإعتبار التظاهرات التي تنظمها السلطات العمومية أوالمعارضة السياسية، بحيث يكون المجال العمومي مجالا للتعبير الهادئ أو للتعبير الصاخب في بعض الأحيان عن نشاط السكان وتأييدهم أو معارضتهم للإجراءات المتخذة في مجالات الإقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة، وتبلورها في مستوى التطور الحضري.

ويلاحظ نبيل بيهم أن باحثين ومتخصصين في دراسة المدن العربية خلال القرن التاسع عشر وفي الفترة الإستعمارية ينكرون على المدينة العربية الإسلامية وجود المجال العام ويلحون على انعدام مفهوم المصلحة العامة والملكية الجماعية أو البلدية. فالملكية الفردية تحظى في نظرهم بمحددات من الناحية القانونية، بينما المرافق العامة، كالطرقات، فتعتبر مجالات خاوية لا يمتلكها أحد، الشيء الذي يفسر التعديات التي تلحق المجال العام، يعتبر نبيل بيهم أن هذه الرؤية محدودة، ولو كانت بعض جوانبها تعبر عن بعض الحقائق الملموسة، لهذا يقترح تجاوزها بالبحث عن الأمكنة العامة التي تتبلور فيها آليات التبادل والتواصل والتفاوض ونسج العلاقة السياسية، ويضيف ضرورة تحويلها والتكيف معها، مشيرا إلى أن كل مجال عام يتميز بطريقة إنتاجه لأنه ينبع من المجتمع لا من الإنجازات المعمارية أو العمرانية التي تقوم بها السلطات الحضرية. فالرأي العام لا يتكون في الساحات الكبيرة اللهم إلا في باحة بعض المساجد، ولكن أغلب تعبيراته تنطلق في بعض الأحيان من الحوانيت، وقد لمس هذا خلال الفترة الإستعمارية عندما كان إضراب الحوانيت يكيف الرأي العام الذي يتكون كذلك في المقاهي ومحلات الضيافة والإستقبال أي في مجالات خاصة كما هو الحال في بعض مدن الشرق الأوسط. فهناك مثلا ما يسمى بـ«المضافة» بالشام و ب «الديوانيات» في بعض مدن الخليج و«المفرج» في اليمن، وكذلك في

الإدارات والصالونات، أي في المجالات التي تضم أعدادا محدودة من الناس. ويكون المجتمع المدني تارة في تعارض واضح مع السلطات الحضرية منتخبة كانت أو غير منتخبة، وتارة يكون مساندا لها ومشاركا في سياساتها عبر آليات مشتركة تكون مبنية على التفاوض والتشاور والتراضي.

إن البروفيسور نبيل بيهم في هذه المقاربة قد تجاوز التصنيف الذي يفرق بين مدينة قانونية ومدينة غير قانونية أي المقولة التي جاء بها فليكس داميط لأنه، في رأيه وهو المتخصص في دراسة بيروت وما حدث لها خلال العشرين سنة الأخيرة –يجب أن تكون المقاربة شمولية لمعرفة آليات تطور المدينة أي عبر منظومها الإستراتيجي أي المجتمع المدني، وعبر تطور العمران والمعمار والثقافة والسياسة. لهذا يلح على دور المركز الحضري التاريخي كبوتقة ينصهر فيها سكان المدينة بجميع فصائلهم، الشيء الذي ييسر التفاهم والتسامح بين فصائل المجتمع الحضري.

إن نظرة نبيل بيهم متأثرة بالحالة الخاصة لبيروت التي سنرى في ما بعد بعض خصائصها المتميزة.

هذه، إذن، أربعة أمثلة اتخذت كل واحدة منها منحى متميزا : فالأستاذ تروان كان يبحث عن نموذج للمدينة العربية الإسلامية عبر بعض خصائص ومرتكزات تتعلق خاصة بالعمران. أما الأستاذ فليكس داميط فقد اختار اعتماد ديناميكية تطور المجتمع في صيرورة المدن عبر ما يقع في هوامشها ومركزها من تحولات وفي نوعية التراتب الطبقي فيها وأهمية العامل الديني في تطورها بينما حاول أوجين فيرت إبراز عواقب التجانس العائلي على الحياة العامة ونتائجها على مستوى طبيعة الدولة والمجتمع الحضري ومجال المدينة. أما نبيل بيهم فقد تناول هذه المسائل بطريقة نقدية انطلاقا من تجربته في كثير من المدن، مستخرجا من أبحاثه السوسيولوجية نظرة متجددة لنوعية المدن الإسلامية وطريقة متميزة في التعرف على دلالاتها العميقة.

II - أهمية التمايز السوسيو ثقافي في المدن الإسلامية.

قدّ متكل هذه المقاربات للمدينة العربية الإسلامية في شكل حقائق شمولية ومتجانسة تعكس مجموع مميزات هذه المدن كلها. أما محاولتي الشخصية –وهذا هو الشطر الثاني لهذه المداخلة– فتبتعد عن هذا المنحى لتظهر بوضوح التباين الموجود بين المدن على أساس صيرورتها التاريخية ونوعية التفاعل السوسيوثقافي في محيطها لهذا فالنظرة النافذة لميزات المدينة العربية الإسلامية تمر عبر استجلاء **نوعية تمدنيتها** ومدى قدرتها على خلق آليات اندماج السكان في المجتمع الحضري.

وأقصد **بالتمدنية** ما يسمى بالفرنسية la citadinité وقد تبلورت هذه التمدنية عبر تطور حضري وتحولات اجتماعية وسياسية وعمرانية ونتج عنه تمايز بين المدن العربية الإسلامية من المحيط إلى الخليج. كيف إذن وبإيجاز يمكن تحديد مفهوم التمدنية ؟ يمكن القول بأنها عبارة عن شبكة من العلاقات المكانية والقرابية والإجتماعية والفكرية التي يوظفها الشخص في ممارساته العامة والخاصة في حياته اليومية والتي تساعده على الإندماج في المحيط الحضري.

وتبلغ **التمدنية** ذروة مجال إنتاجها في وسط المدينة أو مركزها النابض بالحياة والمعاملات البشرية. فهي إذن في آن واحد سلوك وتصور علاقات بين أشخاص وفئات موجودة في المدينة وديناميكية اجتماعية وثقافية ومجال متميز يفرز مركزية حضرية Centralité urbaine تكيف تطور المدينة بأكملها وتحدد علاقة السكان فيها بالدولة وبالمجتمع المدني. وقد أدى التطور الذي حصل في المدن الإسلامية – منذ القرون 18 و19 و20 على مدى التحولات التاريخية التي عرفتها – إلى بروز ثلاثة أنواع من التمدنية :

1- النوع الأول هو **التمدنية الأندلسية**، وهي **تمدنية اندماجية** تؤدي عند تبلورها إلى تسهيل اندراج الفرد واندماجه في المجتمع الحضري. شملت هذه التمدنية الأندلسية مجموعة مدن مغاربية، تتسم بتراتبات المجال من وسط المدينة أي من المركز إلى الهوامش، وقد تميزت بفعاليتها في إدماج الأشخاص في النسيج المجتمعي. إن التراتب المجالي يفند أطروحة الفوضى المعمارية التي قال بها الجغرافيون الكولونياليون الذين كانوا لا يعرفون الأبعاد الحقيقية للمدينة العربية الإسلامية، فحينما حاولوا تحليل نسيجها الحضري وما يتسم به من تعدد الدروب وضيق الأزقة لم يجدوا له منطقا، فعَزوا ذلك إلى فوضى التخطيط وإلى انعدام سلطة بلدية تتحكم في تنظيم بناء المدينة. فهم لم يتصوروا أن للمدينة منطقا مغايرا يتجلى في التراتبات المجالية. فهناك التدرج من المجال الديني العلمي، كجامع القرويين أو الزيتونة في تونس مثلا إلى الحزام المعاشي والترفيهي المتمثل في الأجنة المحيطة بالمدينة. ويتوسط هذين المجالين المجال الخاص أو الحميمي الذي يمثله الدرب في النسيج العمراني، ثم الحومة التي تتبلور حولها هوية السكان. يليها مجال الإنتاج ثم مجال المعاملات والمبادلات أي الأسواق التي تقع في وسط المدينة. كل هذه المجالات مؤطرة في مستوى التنظيم الإجتماعي للمدينة عن طريق أشخاص وهيئات تشرف على المستوى الديني والعلمي، وفي مجال الإنتاج والمبادلات كتنظيم الحرف مثلا. ولهذا، فالمدينة التقليدية أدت إلى إفراز نموذج مديني يتميز بتفاعلاته الثقافية المؤثرة في سلوك الأشخاص وعلاقاتهم وعاداتهم وتصوراتهم الذهنية ويؤدي ذلك إلى سهولة إندماجهم في المحيط الحضري ثقافيا أكثر منها ماديا، ويبدو هذا التطور في اكتمال بعض المميزات الأساسية التي تحدد هوية المديني والتي تجعله يكتسب خصائص مميزة. فهو يتوفر على قدرة كبيرة في ضبط هوية الأشخاص

عبر تسلسلهم القرابي والعائلي كما له قدرة على تحديد مكانهم في المجال الحضري ومعرفة سكناهم أو محل عملهم فالمديني يقرن دائما نسب الشخص بتوطينه في المجال الحضري معرفة بالصفة المهنية والإجتماعية لكل سكان المدينة في نسق وتراتب معلوم. وللمديني علاقات متعددة التوجه ينتجها عبر شبكات مختلفة تتكون داخل المدينة وخارجها في مدن أخرى لها طابع ديني من الزاوية ومهني من الحنطة واجتماعي من العائلة والقرابة.

إن هذا النوع من التمدنية الذي يفرز آليات الإندماج الحضري هو اليوم سائر في طور الإنقراض لأسباب متعددة، أذكر منها أثر الإستعمار الذي أحدث اهتزازا في بنيات المدينة. فقد اختار دعم سلطته الإستعمارية على حساب السلط النابعة من المؤسسات الحضرية الأصلية والمتمثلة في دور القضاء وأهمية الحسبة والمحتسب ووظيفة الأعراف المهنية. لقد كان كذلك للنخبة المدينية التي انبهرت بالمجتمع الحضري العصري وما يوفر من وسائل حديثة في الحياة الشخصية والمهنية مسؤولية في هذا التدهور، إذ اندرجت في نوع هجين من التحديث modernisation عاقها عن بلوغ الحداثة la modernité التي تعني استقراء الماضي الموروث عن طريق نقده وتوظيفه في عمليات التحكم في بناء المستقبل.

لقد تغيرت كذلك علاقة المديني بالدولة. فقد كانت هذه العلاقة لا تخلو من توتر ولبس ونزوع نحو الحد من تدخل الدولة في الشؤون الحضرية وقد اعتبرها البعض من العوامل المؤسسة للتمدنية إذ بدون المسافة في العلاقة مع الدولة لا تتبلور التمدنية وتبرز أهم تجلياتها.

2 - النوع الثاني من التمدنية هو**التمدنية العثمانية**، وهي **تمدنية إئتلافية** مبنية على العلاقات الإنسانية والتعايش الطائفي. قامت هذه التمدنية في الشرق الأوسط في المدن التي خضعت مدة طويلة من القرن 16 إلى بداية القرن 20 لحكم الإمبراطورية العثمانية، تشمل هذه التمدنية بعض المميزات المذكورة سابقا. ولكنها خلافا للتمدنية الأندلسية التي تتبلور فيها الحومة وتؤدي إلى اندماج الأشخاص في المحيط الثقافي للمدينة، تنحو التمدنية العثمانية إلى الهيكلة حول الطائفة الدينية أو السياسية، فبالإضافة إلى وجود الطوائف الدينية هناك تمايز مفرط بين المدينة والبادية من حيث الميزان السياسي، وهذا يؤدي إلى بعض النتائج التي سأشير إليها بسرعة انطلاقا من الكتابات العلمية للأستاذ نبيل بيهم الذي لأعماله أهمية كبرى في دراسة هذه التمدنية وتطوراتها. إن مميزات التمدنية تتبلور انطلاقا من العلاقات الإجتماعية بين الطوائف في وسط المدينة أي مركزها الوظيفي نظرا لتخصص الطوائف في المستوى المهني وتكاملها وتواجدها مجتمعة في قلب المدينة النابض بالحياة، فهناك ترابط عضوي بينها، لأن كل طائفة تحتاج إلى الأخرى في معاشها ولباسها وفي معاملاتها المختلفة.

كانت هناك علاقات سياسية نابعة من النظام القانوني والسياسي الذي اعتمدته الإمبراطورية العثمانية و القائم على الإحتفاظ على تقنين التمايز والإختلاف بين الطوائف دينيا وقانونيا وسياسيا. لذا كانت العلاقات الإجتماعية تأخذ بعدا كبيرا في هذه المدن، بحيث ترتبط الهوية لا بالحومة كما هو حاصل في التمدنية الأندلسية، ولكن بالمجال الطائفي أوالديني أو اللغوي أو الأصل القروي، فالتمدنية في هذه الحالة وظيفة أساسية هي تدبير وتسيير الفوارق الموجودة بين هذه الطوائف بنوع من الكياسة وحسن المعاملة التي تحول دون المجابهة بين الملات المختلفة.

إن الطائفة الدينية أو الإثنية هي في نفس الوقت مقفلة ومفتوحة، إن تخصصها يجعل حظوظ الترقية الإجتماعية محصورة في إطار الطائفة، لأن هناك طوائف مؤهلة لتحتل بعض الوظائف والمناصب الأساسية بالدولة وأخرى لا يمكنها ذلك. ولهذا، فإذا أراد شخص أن يلج هذه المناصب فعليه بالضرورة أن يترك طائفته الأصلية للالتحاق بطائفة أخرى، مع ما يصاحب ذلك من انتقال من دين لآخر أو من مذهب إلى مذهب وما يترتب عن ذلك من انعكاسات على علاقته مع العائلة والطائفة الأصلية.

تطورت هذه التمدنية إذن، خلال الخلافة العثمانية التي تركت هامشا كبيرا للطوائف في إدارة شؤونهم الداخلية وتنظيم علاقاتهم في مجال الأحوال الشخصية أي القانون المتحكم في الزواج والطلاق والإرث، وقد كانت لهذه التمدنية روابط بالسلطة السياسية غير أن المدينيين كانوا يعملون على أن لا تتدخل السلطة في تدبير الإقتصاد وتسيير شؤون المال والمبادلات.

تأثرت هذه التمدنية بتراجع المركزية الحضرية، ولكن بحيثيات مختلفة من مدينة إلى أخرى. فإذا أخذنا مثلا بيروت التي تجلت فيها بلورة نموذج التعامل والتواصل المكثف بين الطوائف، نلاحظ أن التطور أدى في العقود التي سبقت الحرب الأهلية إلى تحجر الآليات المتحكمة في العلاقات السائدة بين الطوائف خاصة في مجال علاقاتها السياسية، إذ كانت طائفة المارونة هي المسيطرة على السلطة، وبالتالي كانت تريد الإحتفاظ بها إلى ما لا نهاية، انطلاقا من الموقع المتميز الذي كان لها في هياكل الدولة «أي الدولة الطائفية»، مما أدى إلى أزمة سياسية واجتماعية زادت من حدتها فورة ديمغرافية ناتجة نسبيا عن الهجرة من البوادي ، وتوافد عدد كبير من الناس على بيروت. ولكن المجال الذي كانت فيه عملية الإندماج قائمة بين أفراد الطوائف صار مغلقا بالنسبة للوافدين على المدينة، وبالتالي فالمشاكل التي قامت في بداية السبعينات في مدينة بيروت والتي أدت إلى الحرب الأهلية كان من أسبابها عدم تمكن هذه التمدنية التي دامت حقبا طويلة من الزمن، من مواصلة تحريك آليات الإدماج الثقافي والسياسي. ولذلك فمن المسائل المميزة والملفتة للنظر والتفكير هو أن أول شيء قامت به الميلشيات التي سيطرت على مدينة بيروت في بداية الحرب الأهلية

كان هو تحطيم المركز الحضري الذي كان فيه التواصل والتوافد والترابط بين الطوائف قائما وفعالا. فلكونها لم تتمكن من ولوج هذا المجال واختراقه بصفة سلمية. قامت بتدميره بنوع من التشفي عندما انهارت الدولة الطائفية.

أما في القاهرة، فهناك تطور مغاير للمركزية الحضرية. التي عرفت نوعا من الإنزلاق من المدينة القديمة إلى ضفاف النيل، وهذا الإنزلاق له دلالة حضرية وسياسية تتمثل هذه الأخيرة في كون الحاكمين المتعاقبين خلال القرنين 19 و20 لم يتمكنوا من مباشرة التراكم الحضري والثقافي في نفس المجال لأن نخبة حاكمة كانت تريد التعبير عن الذات ببناء مركز سلطة جديد يعبر عن تطلعاتها مما أدى إلى إضعاف قلب المدينة التاريخي والحد من قدرة المركز الحضري على إدماج المتوافدين على المدينة التي تراجعت التمدنية فيها تحت تأثير الثقافة الريفية.

3- التمدنية الثالثة هي **التمدنية الخليجية**، وهي **تمدنية تبديدية** سائدة في مدن الخليج، وتتسم هذه التمدنية بالتناقض الحاد والصارخ بين المظهر العمراني والسلوكي، إن لكل من سبق له أن زار مدن الخليج شعر بأنه ليس في مدينة عربية إسلامية، ولو لم تتوفر بعض المساجد التي ينطلق الآذان من صوامعها، لحسب نفسه في مدينة أمريكية، لأن المخططين لهذه المدن هم من التقنيين الانكلوسكسونيين، انجليز أو أمريكيين، أقاموا عمرانا حديثا يتناقض كل التناقض مع السلوكات التقليدية السائدة في المجتمع. لذا تتميز هذه المدن بالتناقض بين المعلن والخفي، وتختلف في مظاهرها الحديثة عن الطبيعة المحافظة والتقليدية لمختلف الشرائح الإجتماعية بينما ظلت تحتفظ بالعلاقة التراتبية التي كانت للمجتمعات المتأصلة أو المنحدرة من البداوة. فعلاقة البدو بالمدينة تتميز بتناقضات متعددة بين عامل الجذب والنفور فالمدينة تحدث جذبا للبدوي لكثير من الأسباب :

أولا : لرمزها الحضاري والديني، فهي المجال الذي تتم فيه جميع الشروط لتأدية الفرائض الدينية، فالإسلام لا يكتمل في مجال العبادة إلا في مستوى الحاضرة.

ثانيا : للأهمية السياسية التي كانت تكتسيها، فالبدو سعوا دائما إلى بسط سيطرتهم على المدن.

ثالثا : لقيمتها الإقتصادية، لأن للبدو دورا في تجارة القوافل عبر شبكة من العلاقات التجارية والبشرية بين المدينة وباديتها.

إلا أن للبدو دائما تصوراً للمدينة وعلاقة بها متناقضة، فهي مجال للثروة والسلطة ولكنها في نفس الوقت عاملا من عوامل تفسخ القبيلة وانحلال روابطها، لذا لم يبد البدو، خاصة في العالم الصحراوي، الرغبة في الإستقرار وبناء المجتمع الحضري إلا منذ أجيال

قليلة. وقد ترتب عن هذا ضعف النواة الحضرية حتى في المدن المنشأة من طرفهم. ففي المدن الخليجية لا يوجد غالبا فيها إلا أثر ضعيف للنواة الحضرية الأصلية التي نجد نماذج منها في مدن التمدنية الأندلسية والعثمانية، إلا أن ضعف عدد السكان من جهة وتدفق موارد البترول من جهة أخرى أديا إلى تطور ملحوظ في مدن الخليج وإلى تفاقم شديد وتضارب في النماذج والسلوكات. فالمرجعية الحضرية للبدو ليست لها أصول متجذرة. وتبدو نتيجة هذا بوضوح في انفعال المخيلة المجالية لسكان مدن الخليج، الذين يظلون متعلقين بالأجواء الصحراوية وتقاليدها. فهم يرتادونها في العطل للتفسح والإنسجام والإبتعاد عن المدينة حيث تتميز العلاقات بالمغالات في حفظ الدائرة العائلية، مع ما يرافق ذلك من الإنغلاق والانعزال عن الآخر.

لم يؤد هذا التطور إلى الإغلاق المحكم على المرأة في الحريم وتحجيم دورها في المجتمع فحسب ولكن صاحب ذلك انغلاق حضري أفرز تناقضا حادا بين الأحياء فالمدينة الديبلوماسية أو المدينة السياحية التي تتوفر فيها جميع شروط الرفاهية تكرس فوارق هائلة بينها وبين الأحياء التي يسكن فيها الأجانب العابرين الذين يكونون أغلبية السكان، والذين جاءوا لفترة مؤقتة للقيام بالخدمات التي تحتاج لها المدينة. هناك أحياء أخرى محاطة بالأسوار تسمى «الكمباوند» مخصصة في الغالب، للأجانب الذين يأتون للخدمة في الشركات المؤطرة للنشاط الإقتصادي ، التجاري والصناعي والخدماتي. وتوجد فيها جميع أسباب الراحة الضرورية للأطر العليا الأجنبية. لذا فهناك تمايز حاد بين الجنسيات والمستويات الاجتماعية والسياسية والمجالية.

يوجد كذلك عند أهل الخليج نوع من انفلات المخيلة المجالية نحو «المدينة العالم» la cité-monde فالعائلات الأصلية المنتمية لمدن الخليج ليس لها حضور في المجال العمومي المحلي كالساحات والمنتزهات التي كثيراً ما لا يرتادها إلا الأجانب من العمال المهاجرين من الفلبين وباكستان والهند خلال العطل الأسبوعية. ولكن حضور الأسر الخليجية يثير الإنتباه في بعض الساحات العمومية في لندن وباريز ونيويورك وسان فرانسيسكو. إن هذه التمدنية التي تتوفر فيها الإمكانات المالية والتمركز الحاد للثروة وتزخر بالأنشطة في ميدان المعاملات التجارية والخدماتية تمكن الأفراد والعائلات من الانتشار والتنقل من عالم إلى آخر بسرعة وسهولة. وفي هذا توجه حداثي وتكيف مع المتغيرات العالمية ولكن تظل هذه التمدنية رتيبة في تطورها الحضري فهي تتسم بتقاليد تعتمد التفرقة بين الطبقات والمجتمعات والشرائح والأفراد وبين الرجال والنساء والعشائر والوحدات العائلية الشيء الذي لا يساعد على تقليص المسافة الموجودة في المستوى الإجتماعي بين هذه الفئات فحسب، ولكن يزيد الحاجز الموجود في المستوى المجالي حدة. كل هذا يمكن إجماله في تواجد تضارب صارخ بين معمار حديث وهياكل اجتماعية تتسم بالمحافظة والتقليد أي هناك نشازا واضحا في

المدينة الخليجية بين ما تمثله من تحديث في أنشطتها ومعاملاتها من جهة، وبين مظاهر التقليد في أحوال مجتمعها من جهة أخرى. إن هذه الوضعية تجعل التمدنية الخليجية غير متوفرة على عناصر الإندماج بين سكان المدن لأن عقبات كبيرة تحول دون خلق مجتمع يتمتع بنوع من التجانس حتى على صعيد الانتساب القانوني أي المواطنة العادية لأن هناك تراتبات على مستوى الإنتماء الوطني. فعدد السكان الذين ليست لهم هوية وطنية والمسمين ب «البدون» في الكويت مثلا يشير إلى صعوبة الإندماج والإنصهار في مجتمعات لا تعوزها الإمكانات المادية لتحقيق اندماج جميع السكان الحضريين. لذا يجب إعادة النظر في المقاربة التقليدية لمشاكل التخلف في المدن. إن مدن الخليج والنوعية الخاصة للتمدنية الخليجية تبين بوضوح أن مشكل الإندماج في المدن لا يرتبط فقط بالإمكانات الإقتصادية ولكن يتأثر تأثيرا كبيرا بالعوامل الثقافية والسياسية. إن هذا الطرح يبين هزالة النظريات الإقتصادية المتعلقة بمشاكل التنمية في المدن والتي لا تعبر عن ضرورة اعتماد العوامل الثقافية والسياسية والإجتماعية في تصوراتها لحل مشاكل المدن المستعصية في العالم العربي خاصة والعالم الثالث عامة.

خاتمة :

ليس من السهل استجلاء الإشكالية التي اقترحها علي السيد القيدوم وهي **إشكالية المدينة العربية الإسلامية بين الأصالة والمساطة،** والتساؤل ينصب حول كيفية المرور من التمدنية التقليدية التي قلنا عنها إنها آخذة في طور الإنقراض إلى تمدنية جديدة. هل هي استمرارية للتمدنية العربية الإسلامية التقليدية، وكيف تطورت من هذه لتلك؟ هل هناك تعبيرات جديدة على هذه التمدنية الحديثة نابعة من التطور الذي عرفته المدن العربية الإسلامية خلال القرن العشرين؟

الإجابة على هذه الأسئلة صعبة، لأن الدراسات حول التمدنية لا زالت حديثة وقليلة. ما يمكن قوله هو أن هناك تحولا نوعيا في الظروف السياسية والإجتماعية والثقافية أدى إلى بروز قنوات جديدة للإندماج كتطور النسيج الجمعوي، وتكوين شبكات للتواصل تتيح للسكان الدفاع عن بعض المصالح الحيوية التي تهم أحياءهم وتنامي بعض معالم المجتمع المدني.

إن المهم هو معرفة الآليات التي تتيح الإندماج للأفراد المتوافدين على المدينة أو القاطنين فيها عبر شبكات ثقافية واجتماعية ومهنية وسياسية. فالإندراج في هذه الشبكات أو بعضها هوالذي يساعد على تكون الشعور بالمواطنة الذي يمكن اعتباره من معالم التمدنية الحديثة.

إنه لمن الصعب القيام بدراسات تجريبية على المجتمعات الحضرية، ولكن هناك

فترات فريدة في تاريخ بعض البلدان وبعض المدن، مثل حدوث زلازل طبيعية كما حصل في القاهرة أخيرا أو زلازل سياسية واجتماعية كما حدث في المدن اللبنانية. إن هذا النوع من القطيعة يمكن من معاينة التحولات العميقة التي تتعرض لها بعض المدن ورصد آليات التغيير فيها خلال الأزمنة الحرجة التي تعيشها. إن المشاكل التي تسببت في الحرب الأهلية في لبنان أو القائمة الآن بالجزائر تعود في الأصل إلى الأزمة الحضرية العميقة التي سادت هاذين البلدين في السبعينات وخلال الثمانينات. لذا يجب تقصي أسباب هذه الأزمة والعمل على محاصرتها حتى يتأتى تأسيس معالم تمدنية جديدة تعتمد الإنتقال من الأصالة إلى التأصيل. ويترتب عن هذا التوجه الحد من الفوارق الإجتماعية وإعادة بناء المركزية الحضرية التي يضفي على المدينة هويتها المتميزة وتتيح لها خلق مجال عمومي مفتوح تتنامى فيه إمكانية بلورة مجتمع مدني وذلك بالتزام المرونة في تسيير المدن ومراعاة حاجيات السكان الضرورية حتى يتوصل الفاعلون فيها من قاطنين ومسؤولين في نفس الوقت إلى وسائل وآليات تؤدي إلى التفاوض والتراضي على حل المشاكل المستعصية التي تعترض الأفراد والفئات في عمليات الإندماج الحضري.

إن التمدنية مفهوم صعب التناول، ذلك أن هناك مفارقة بين استعماله وبين الإلحاح في التأصيل للهوية العربية الإسلامية للمدينة العصرية. فدراسة المدينة عبر مفهوم التمنية تتيح تفكيك عقدة العلاقات التي تربط المجال espace بالزمن le temps وبالنفوذ le pouvoir في المدينة. وهذا يقودنا إلى فهم أكثر شمولية للمدينة ولنوعية الدولة ولضرورة إنتاج مؤسسات حضرية قادرة على تدبير المجتمع في ضوء التطور الديناميكي بين الأصالة والتأصيل. ولكن، لا يمكن لهذا أن يتحقق إلا إذا تحققت إرادة سياسية وتطور معرفي في مجال الدراسات الحضرية وعلى أساس تعاضد كبير وتكافل بين كل من له نفوذ على المدينة: فالبحث الجامعي الرصين والهادف يمكنه أن يساهم مساهمة فعالة في إعادة بناء مدينة تتمتع بالإستقرار ويسودها التكافل بين مختلف فئاتها والترابط في نظم تدبيرها حتى يتقوى الشعور بالمواطنة والإحساس بوحدة المصير وضرورة التغلب على رهانات المستقبل المشتركة. ولكن البحث الجامعي يظل محدودا إذا لم تتوفر للمدينة الآليات التي تمكن سكانها من المساهمة الفعالة في تسيير شؤونها عبر مؤسسات تمثيلية كفيلة بتحقيق مشاريع تنموية وعمرانية تمكن المدينيين من الإندماج الثقافي والسوسيو اقتصادي والسياسي المتواصل.